

مؤتمر نزع السلاح

رسالة مؤرخة ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١١ موجهة من الممثل الدائم
لكندا لدى مؤتمر نزع السلاح إلى الأمين العام للمؤتمر يحيل بها موجز
تقرير المؤتمر السنوي العاشر لأمن الفضاء الذي نظمه في نيسان/أبريل
٢٠١١ معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح بعنوان "أمن الفضاء
عام ٢٠١١: المنطلق من الماضي والمضي إلى المستقبل"

يشرفني أن أحيل إليكم نسخة من موجز تقرير المؤتمر السنوي العاشر لأمن
الفضاء الذي نظمه في نيسان/أبريل ٢٠١١ معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح
بعنوان "أمن الفضاء عام ٢٠١١: من الماضي المنطلق وإلى المستقبل المضي".

وستكون البعثة الكندية ممتنة إذا أمكن إصدار هذا التقرير بوصفه وثيقة رسمية
من وثائق مؤتمر نزع السلاح وتعميمه على جميع الدول الأعضاء في المؤتمر وكذا على
الدول المراقبة المشاركة في المؤتمر.

(التوقيع): ماريوس غرينيوس

السفير

الممثل الدائم

لدى مؤتمر نزع السلاح

أمن الفضاء عام ٢٠١١: من الماضي المنطلق وإلى المستقبل المُضي^(١)

١- "أمن الفضاء عام ٢٠١١: من الماضي المنطلق وإلى المستقبل المُضي" هو عنوان المؤتمر السنوي العاشر في السلسلة التي ينظمها معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح بشأن مسألة أمن الفضاء، والاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي، ومنع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي.

٢- والهدف من سلسلة المؤتمرات هاته هو توسيع النقاش وتفصيله بشأن ضرورة منع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي وتعزيز أمن الفضاء للمستقبل، وتشجيع المشاركة المطلعة لجميع الدول في جهود نزع السلاح، وفقاً لولاية معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، ومساعدة الوفود المشاركة في مؤتمر نزع السلاح في إعداد المناقشات الموضوعية الممكنة بشأن الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي، ومنع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي. ومنذ المؤتمر الأول الذي نظمه معهد الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة عام ٢٠٠٢، وهذه المؤتمرات تتلقى الدعم المالي والمادي من عدد من الدول الأعضاء، والمؤسسات، والمنظمات غير الحكومية، مما يدل على الدعم السياسي الواسع المتواصل الذي تحظى به هذه المناقشات.

٣- وتضمن المؤتمر ست حلقات نقاش، أعقبت كل واحدة منها جلسات للأسئلة والأجوبة:

- (أ) التهديدات - اليوم وغداً؛
- (ب) العمليات والمقترحات الجارية - الخطوات المقبلة؛
- (ج) دمج أدوات اليوم في أنظمة المستقبل؛
- (د) تحدي التحقق - فن الممكن؛
- (هـ) التعاون على صعيد المؤسسات - الربط والتعلم؛
- (و) إشراك الجهات الفاعلة الحاسمة.

٤- عُقد المؤتمر في جنيف، بسويسرا، في قصر الأمم يومي ٤ و٥ نيسان/أبريل ٢٠١١. ونظم الاجتماع معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح بمساعدة مؤسسة "عالم آمن" ومؤسسة سايمونز وبدعم مالي ومادي من حكومات كل من كندا، وجمهورية الصين الشعبية، والاتحاد الروسي، والولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى مؤسسة "عالم آمن" ومؤسسة

(١) يوجد التقرير الكامل والملفات الصوتية لجميع العروض في موقع معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح على الإنترنت (www.unidir.org).

سايمونز. وكان من المشاركين في المؤتمر ممثلون عن الأمم المتحدة والدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح، ومراقبون في مؤتمر نزع السلاح، ومنظمات غير حكومية واجتمع المدني.

ملاحظات افتتاحية

السيد سيرغي أوردزونيكيدزه المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في جنيف

٥- افتتح المؤتمر بملاحظات أبدتها السيدة سيرغي أوردزونيكيدزه. فرحب بفرصة المشاركة في مؤتمر آخر لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح وأشار إلى أن المجتمع الدولي سيحتفل بالذكرى السنوية الخمسين لإطلاق أول رحلة فضائية مأهولة في الأسبوع التالي يوم ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١١. ولاحظ السيد أوردزونيكيدزه أن تلك الرحلة التي قام بها رائد الفضاء السوفييتي السيد يوري غاغارين شكلت صفحة جديدة في تاريخ الحضارة وفتحت باب الفضاء في وجه البشرية. واليوم يعد الفضاء الخارجي ضرورياً للحياة اليومية. إذ يستخدم في الاتصالات اللاسلكية، والصيرفة، والتخطيط الزراعي، وحماية الموارد البشرية والإنذار المبكر بالأحداث البيئية الشديدة. إضافة إلى ذلك، تعد تكنولوجيا الفضاء غاية في الأهمية لرصد وتيرة الاحترار العالمي ومدها. وأكد السيد أوردزونيكيدزه أن الأصول الموجودة في الفضاء، وإن لم تكن حلاً لجميع التحديات في عالم اليوم، إلا أن لاستخدامها دوراً كبيراً وسيظل كذلك في إيجاد ردود متعددة الأطراف. وعليه، فإن من العاجل أكثر من أي وقت مضى أن يظل الفضاء مجالاً سلمياً.

٦- لكل الدول حق غير قابل للتصرف في الوصول إلى الفضاء الخارجي من أجل البحث والاستخدام السلمي على نحو ما تنص عليه معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧. وبالتالي، من الطبيعي أن يكون أمن الفضاء هدفها المشترك. لذا يجب على الدول أن توحد جهودها في البحث عن سبيل لتدعيم أمن الفضاء واستقراره، لأن أحدهم يتوقف على الآخر بشكل حاسم. فتسليح الفضاء سيتسبب في عواقب غير قابلة للتنبؤ، شبيهة بعواقب مطلع العصر النووي. وحذر السيد أوردزونيكيدزه أن نشر دولة لأسلحة في الفضاء الخارجي سيكون لا محالة شرارة تطلق سلسلة من ردود الفعل ومن شأنه أن يحدث دوامة التسابق نحو التسلح في الفضاء وعلى الأرض. وذكر الحاضرين بأن محادثات منع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي من القضايا الأساسية الأربع المدرجة في جدول أعمال المؤتمر وأدرجت منذ ١٩٨٢ في جميع مقترحات برنامج عمل المؤتمر. وعلاوة على ذلك، ثمة طلب متزايد في أوساط المجتمع الدولي من أجل اتخاذ تدابير ملموسة لتعزيز أمن الفضاء. فبقدر ما يزيد اعتمادنا على الفضاء، تزداد حاجتنا إلى أمن الفضاء.

٧- وأشار السيد أوردزونيكيدزه إلى أن عدة دول أدرجت، مؤخراً عدداً من المقترحات لاتخاذ تدابير وقائية ضد ظهور أسلحة جديدة مزعومة للاستقرار. ففي ٢٠٠٨، قدمت روسيا والصين رسمياً إلى مؤتمر نزع السلاح مشروع معاهدة بشأن منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي، والتهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد أهداف في الفضاء الخارجي، قد تشكل أساساً جيداً لمواصلة المناقشات وربما تؤدي إلى احتمال إجراء مفاوضات بشأن منع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت الجمعية العامة القرار ٦٥/٦٨، الذي أكدت الحاجة إلى اتخاذ تدابير الشفافية وبناء الثقة. واختتم السيد أوردزونيكيدزه كلامه بالإعراب عن أمله في أن يساهم هذا المؤتمر في مناقشة متوازنة لجميع المبادرات المدرجة للمناقشة وأن يساعد في تعزيز قضايا أمن الفضاء في مؤتمر نزع السلاح.

السيد وانغ كون

سفير شؤون نزع السلاح ونائب الممثل الدائم لجمهورية الصين الشعبية لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف والمنظمات الدولية الأخرى

٨- بدأ السيد وانغ كون ملاحظاته مُقرأً أن معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح كان معيناً لمؤتمر نزع السلاح ومناقشاته بشأن منع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي من خلال هذه المؤتمرات السنوية لأمن الفضاء. وفي المقابل، قدم مؤتمر نزع السلاح مساهمات هامة لضمان أمن الفضاء. وحوّلت قرارات الجمعية العامة السنوية أمن الفضاء إلى مفهوم يحظى بدعم شعبي متزايد. وفي الفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٤، أجرت اللجنة المخصصة المعنية بمنع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي داخل مؤتمر نزع السلاح مناقشات أرسست دعائم العمل الفني لإجراء مفاوضات رسمية ممكنة. واعترف السيد وانغ أنه منذ ١٩٩٥ ومؤتمر نزع السلاح عاجز عن إجراء مناقشات موضوعية في إطار بند جدول الأعمال المتعلق بمنع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي. بيد أنه أضاف أن بعض الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح أجروا مع ذلك عدداً كبيراً من الأبحاث والمناقشات بشأن هذا الموضوع، مما يرسى دعامة موضوعية لأي عمل يقوم به مؤتمر نزع السلاح في المستقبل.

٩- وأبرز السيد وانغ أن أهمية الفضاء تزداد يوماً. فمن جهة، قد يترتب عن ازدياد أنشطة الفضاء أكثر من أي وقت مضى ازدياد خطر حدوث سباق للتسلح وعدم الاستقرار في أمن الفضاء. ومن جهة أخرى، ورغم أن مواطن القصور الكامنة في النظام القانوني الحالي معترف بها على نطاق واسع، من الصعب جداً مناقشة خيار التفاوض بشأن معاهدة جديدة. وتساءل السيد وانغ كيف يمكن للمجتمع الدولي أن يعمل للخروج من هذه الورطة. وأعرب عن أمله في أن تحفز ثلاث قضايا مزيداً من النقاش. أولاً، قال إن مؤتمر نزع السلاح ينبغي أن يظل المنتدى الأول للمناقشات السياسية والقانونية والتقنية والمؤسسية ولوضع أي صكوك قانونية جديدة بشأن قضية منع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي. وذكر الجمهور بأن مؤتمر نزع السلاح ذو ولاية واضحة بوصفه المنتدى الوحيد للتفاوض بشأن تدابير دولية

لمراقبة الأسلحة. وبالإضافة إلى ذلك، يعد مؤتمر نزع السلاح المنتدى الأكثر تمثيلاً لكل المناقشات وموطن أزيد من ٣٠ عاماً من الخبرة القيّمة في الميادين ذات الصلة. وأضاف أن مؤتمر نزع السلاح مجهز جيداً للتفاوض بشأن أي صكوك قانونية جديدة بشأن الفضاء الخارجي. ثانياً، دافع السيد وانغ على السير قدماً من أجل إقامة قواعد للصكوك في الفضاء بطريقة عملية. وفي إطار هذا الجهد، يمكن لتدابير الشفافية وبناء الثقة أن تعزز الثقة، وأن تحد من الحوادث والأخطاء، وتنظم أنشطة الفضاء. وبإمكانها أيضاً أن تكون مكملاً مفيداً لأي صك قانوني ملزم يرمي إلى منع حدوث سباق للتسلح في الفضاء. وأكد السيد وانغ أن أكبر سبيل لإقامة قواعد هو اتخاذ تدابير للشفافية وبناء الثقة على أساس توسيع المشاركة والتمثيل. وقال إن مدونة قواعد السلوك لأنشطة الفضاء الخارجي التي اقترحها الاتحاد الأوروبي والمقترح الكندي في مؤتمر نزع السلاح حظيا باهتمام كبير من العديد من الأطراف فيما يتعلق بإمكانية اتخاذ تدابير للشفافية وبناء الثقة. وعلاوة على ذلك، سيشكل قرار الجمعية العامة الداعي إلى تشكيل فريق من الخبراء الحكوميين منتدى ذا سلطة عالية لإجراء مناقشات بشأن هذا الموضوع. ثالثاً، دعا السيد وانغ إلى اعتماد نهج متنوع وشامل. وقال إن السعي إلى إبرام اتفاق ملزم قانونياً بشأن منع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي واتخاذ تدابير للشفافية وبناء الثقة عمليتان متكاملتان. وعليه، أكد السيد وانغ، أن المجتمع الدولي لا يمكنه السعي وراء مسألة وتجنب الأخرى أو غض الطرف عنها. وأعرب عن أمله في أن يكون النهجان متداعمين من أجل الحد من الأخطار وتعزيز الأمن والسلامة في الفضاء.

ماريوس غرينيوس

السفير والممثل الدائم لكندا لدى الأمم المتحدة ومؤتمر نزع السلاح

١٠ - بدأ السيد ماريوس غرينيوس ملاحظاته مشيراً إلى أن موضوع أمن الفضاء أوجه من أي وقت مضى لأن استخدام البشرية للفضاء زاد زيادة هائلة كما أن المجتمع العالمي يعتمد كثيراً على استخدام الفضاء الخارجي بطريقة مستدامة وسلمية. بيد أن السيد غرينيوس أبرز أن قدرة البشرية على ضمان استمرارية هذا الاستخدام تواجه تحدياً. وعلى مؤتمر نزع السلاح رفع هذا التحدي.

١١ - وذكر السيد غرينيوس أن كندا دعمت دائماً أنشطة الفضاء وبعثات استكشاف الكواكب بوصفها وسيلة من وسائل توسيع معرفة الإنسان. وقال إن أهمية الفضاء بالنسبة إلى كندا يمكن الوقوف عليها من خلال ما تقوم به من برامج أبحاث ناجحة في المجال التجاري والمدني ومجال الدفاع وعلى الصعيد الجامعي بشأن قضايا متصلة بالفضاء. وعلاوة على ذلك، تحظى وكالة الفضاء الكندية باعتراف عالمي لجودة مشاريعها وقدرتها على التعاون بفعالية مع الوكالات الأخرى. ويعد قطاع أبحاث الفضاء التجارية الكندية رائداً عالمياً في مجال تطوير الأجهزة الآلية للفضاء ومعدات السواتل. ولهذه الأسباب وأكثر، يعد تعزيز الاستخدام

السلمي للفضاء الخارجي مهماً جداً بالنسبة إلى كندا. وعليه، قامت كندا بدور إيجابي في قيادة مناقشات وحدث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي داخل مؤتمر نزع السلاح.

١٢- وذكر السيد غرينيوس أن المزيد من العمل ينبغي القيام به من أجل ضمان استخدام الفضاء الخارجي بطريقة سلمية ومستدامة للبشرية. وأقر بالمساهمة القيمة التي يقدمها معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في عمل مؤتمر نزع السلاح ولجنة الأمم المتحدة المعنية بالاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي بجمعه الجهات الفاعلة المعنية. واختتم بالإشارة إلى أن حكومة كندا مسرورة جداً لدعم هذا المؤتمر وعلى يقين من أن المناقشات الجارية ستضمني قدماً نحو استفادة البشرية جمعاء من الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي.

حلقة النقاش ١ التحديات - اليوم وغداً

١٣- من أكبر التحديات في مجال إقامة أنظمة ملزمة أو غير ملزمة في المستقبل لأمن الفضاء إدراك التهديدات الحالية والوجهة التي تسير نحوها التكنولوجيا بسرعة. وكان موضوع حلقة النقاش الأولى تسليط الضوء على تلك القضايا وبدأت بعرض للسيد لارس هوستبيك، نائب رئيس شعبة الدفاع والنظم والتكنولوجيا الأمنية في وكالة أبحاث الدفاع السويدية. وقدم السيد هوستبيك عرضاً بعنوان "تكنولوجيات الأسلحة المتاحة والجديدة"، تناول فيه مفهوم أسلحة الفضاء، وكيف تعمل وبعض الأمثلة الممكنة وغير الممكنة.

١٤- أما العرض التالي فقدّم بصورة مشتركة من السيد تال ديكيل والسيد آرام ليفي من حلقة عمل يوبال نعمان، للعلم والتكنولوجيا والأمن بجامعة تل أبيب في إسرائيل. وقدماً معاً عرضاً بعنوان "القدرات والبرامج الوطنية" وعرض لمحة عن مختلف القدرات الحالية للدول في مجال الفضاء. وبدأ السيد ديكيل مستشهداً بالتعريف الوارد لمصطلح أمن الفضاء في منشور مؤشّر أمن الفضاء لعام ٢٠١٠ قائلاً إنه: "الوصول إلى الفضاء واستخدامه بشكل آمن ومستدام وعدم التعرض للتهديدات المنطلقة من الفضاء". وأشار إلى أنه استناداً لأبحاثهما، ينبغي توسيع هذا التعريف المعطى لأمن الفضاء ليشمل جميع التهديدات التي تمس نظم الفضاء. وقال إن منهجية الدراسة قامت على إجراء تحليل تصاعدي للأحداث الأخيرة التي طرأت في مجال أمن الفضاء ثم إجراء تحليل تنازلي للبرامج والقدرات الرسمية لوضع الدول الرائدة في الفضاء.

١٥- وناقش السيد رام ليفي البرامج والقدرات الوطنية. وقال إن معظم التكنولوجيات التي هي قيد التطور أو يجري نشرها تعد تكنولوجيا مزدوجة الاستخدام ومعدة لأغراض سلمية من قبيل إزالة النفايات أو البث الإذاعي، غير أن بعض النظم قد يمكن القول بأنها لا ينقصها لكي تصبح أسلحة مضادة للسواتل سوى قرار واحد. وقال إن قدرات التشويش شائعة جداً ويثير استخدامها تهديداً خطيراً؛ ومن دواعي القلق بشكل خاص احتمال التصعيد

في حالة وقوع أزمة. بالإضافة إلى ذلك، توجد بلدان عديدة بصدد تطوير قدرات هجومية سيرانية، مما قد يمثل خطراً حقيقياً يهدد النظم الفضائية.

١٦- وقدم السيد إيميت فليتشير، رئيس وحدة الوعي بأوضاع الفضاء ومراقبة الفضاء والتعقب في وكالة الفضاء الأوروبية عرضاً بعنوان "طيران من دون رؤية: الحاجة إلى قدرة على مراقبة الفضاء على صعيد متعدد الأطراف". بدأ عرضه بتقديم لمحة عن السبل العديدة التي يمكن بها للبشرية أن تعتمد على الفضاء. فمن الملاحظة إلى الاتصالات السلكية واللاسلكية، ومن التحقق من المعاهدات إلى مسح الأراضي، يزداد الفضاء تغلغلاً في الحياة اليومية. ثم عرض السيد فليتشير رسماً بيانياً لنمو الأجسام الموجودة في الفضاء وأشار إلى اللحظات التي عرفت فيها هذه الزيادة ارتفاعاً سريعاً، مثل ارتطام الساتلين إيريديوم وكوسموس في شباط/فبراير ٢٠٠٩. وهناك حوالي ٨٠٠ ساتل عامل من بين ملايين من الأجسام الموجودة على المدار. وعلاوة على ذلك، لا تزيد كمية هذه الأجسام إلا ارتفاعاً.

الجزء المتعلق بالمناقشة

١٧- جرى التساؤل عن الفرق بين المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتخفيف من مخاطر الحطام الفضائي التي وضعتها لجنة التنسيق المشتركة بين الوكالات المعنية بالحطام الفضائي والمبادئ التوجيهية المقبلة للمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس. وجرى الإشارة إلى أن مقاييس المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس قد صدرت فعلاً، في إطار العدد ٢٤١١٣. وتجمع لجنة التنسيق المشتركة بين وكالات الفضاء الوطنية من أجل تنسيق الأبحاث. ولا تشارك أي جهات أخرى فاعلة. ويتوقع تنفيذ مبادئها التوجيهية على صعيد الدول إذا وجدت أنها كافية. أما مقاييس المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس، فتُعدها المؤسسات الأكاديمية، والقطاعات الصناعية والحكومات. ويمكن استخدامها بصفاتها متطلبات ملزمة للترخيص، على سبيل المثال، ومن هذا المنطلق فهي مفيدة في العمليات التجارية والحكومية.

١٨- وسأل مشارك آخر عما إذا كان من الممكن أن تصبح طائرة فضائية خارقة للصوت سلاحاً إن هي دخلت المدار. وقال إنها عند دخولها المدار، لا تعد سلاحاً أكثر من الساتل مجرد أنها في المدار. بل السؤال المطروح هو نوعية الحمولة التي تحملها ومن أين يمكن أن تطلق أي حمولة من نوع الأسلحة (من المدار أو في الفضاء الخارجي). بيد أن هذا المجال لا يزال غير مستكشف وينبغي فهمه بشكل أفضل إذا أريد المضي قدماً في المناقشة المتعلقة بأمن الفضاء.

حلقة النقاش ٢

العمليات الجارية والمقترحات - الخطوات المقبلة

١٩- بدأت الجلسة الثانية بعرض من السيد سيرغي كوشيليف ، نائب مدير دائرة شؤون الأمن ونزع السلاح في وزارة الشؤون الخارجية بالاتحاد الروسي. وكان العرض الذي قدمه بعنوان "تسخير فريق الخبراء الحكوميين عام ٢٠١٢ من أجل المضي قدماً في العملية". بدأ ملاحظاته بالإشارة إلى أنه شارك في المؤتمر الأول لأمن الفضاء الذي نظمه معهد بحوث نزع السلاح. ثم تناول السيد كوشيليف قضية تدابير الشفافية وبناء الثقة. فذكر أن معاهدة منع نشر أسلحة في الفضاء الخارجي المقترحة وُضعت اتقاءً لسيناريو أسوأ الحالات. وتعد تدابير الشفافية وبناء الثقة عناصر هامة في أي جهد لمنع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي. وليست هذه التدابير على خلاف مع معاهدة منع نشر أسلحة في الفضاء الخارجي. على العكس من ذلك ، هي جزء من مفاوضات المعاهدة المقترحة. ويعتقد الاتحاد الروسي بقوة أن السعي إلى اتخاذ تدابير الشفافية وبناء الثقة يمكن أن يسهل المفاوضات بشأن معاهدة لمنع نشر أسلحة في الفضاء الخارجي. ومن شأن زيادة قابلية التنبؤ بأنشطة الفضاء العسكرية من خلال هذه التدابير تخفيف حدة التوتر في المجال الفضائي، ومنع نشوب الصراعات في المستقبل. واعترف السيد كوشيليف أن وضع تدابير تحقق رسمية لمعاهدة منع نشر أسلحة في الفضاء الخارجي سيكون مهمة معقدة. ونتيجة لذلك، اقترح الاتحاد الروسي والصين أن تُرفق هذه التدابير في وقت لاحق بالمعاهدة الأصلية. وفي الوقت نفسه، ستعوض تدابير الشفافية وبناء الثقة النقص المؤقت الحاصل في آليات التحقق.

٢٠- ثم قدم السيد فرانك روز، نائب الأمين المساعد لشؤون الفضاء والسياسة الدفاعية في وزارة الخارجية بالولايات المتحدة الأمريكية عرضاً بعنوان "تعزيز الاستقرار في الفضاء". وأعرب عن أمله في أن يساعد المؤتمر على دعم الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتعزيز الأمن والاستقرار في الفضاء. وأشار أيضاً إلى السياسة الوطنية الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية في مجال الفضاء، التي بدأت عام ٢٠١٠. وقال إن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى تعزيز تدابير الأمن والاستقرار في الفضاء، وفقاً لتوجيهات الرئيس أوباما. وركزت ملاحظاته على الكيفية التي يمكن بها لتقاسم الوعي بأوضاع الفضاء واتخاذ تدابير الشفافية وبناء الثقة المساعدة في تحقيق ذلك.

٢١- وقدم السيد تشانغ زي ، نائب مدير في وزارة الشؤون الخارجية الصينية ، عرضاً حول موضوع "تعميق المناقشات حول معاهدة منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي" وأوضح بإيجاز كيف أن أحداث الماضي أدت إلى مشروع المعاهدة الحالية. فبدأ بإعطاء نبذة تاريخية عن مناقشات منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي داخل مؤتمر نزع السلاح. وقال إن المسألة نوقشت لأول مرة في مؤتمر عام ١٩٨١. بموجب قرار الجمعية العامة ٩٧/٣٦ جيم. وفي السنة التالية، أدرجت بنداً في جدول أعمال المؤتمر. ومن ١٩٨٥

إلى ١٩٩٤ ، كانت هناك لجنة مخصصة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي تعمل داخل مؤتمر نزع السلاح وأنتجت ١٠ تقارير سنوية. وقدّر السيد تشانغ المساهمة التي قدمتها هذه اللجنة المخصصة لتعميق المناقشات حول منع حدوث سباق تسلح. وعلى الرغم من الجُمود الذي بدأ في عام ١٩٩٥ في مؤتمر نزع السلاح، استمرت المناقشات بشأن منع حدوث سباق للتسلح. بالإضافة إلى ذلك، أطلقت العديد من الدول مبادرات مفيدة لتعزيز أمن الفضاء.

الجزء المتعلق بالمناقشة

٢٢- تساءل أحد المشاركين عما إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية تنظر إلى تدابير الشفافية وبناء الثقة كبديل لصك ملزم قانوناً. وقال إن الولايات المتحدة الأمريكية ترى في تدابير الشفافية وبناء الثقة خطوة أولى في إرساء قاعدة تشدد الحاجة إليها لبناء الثقة والشفافية. وذكر أن تدابير الشفافية وبناء الثقة أيضاً سبقت أيضاً معاهدة الفضاء الخارجي.

٢٣- وأشار مشارك آخر إلى أن المفاوضات الجارية حالياً تركز على أن الفضاء ومنع تسليح الفضاء ونشوب نزاع فيه. وإذا استمر مؤتمر نزع السلاح والمجتمع الدولي في تأخير هذه المفاوضات، فسيضطرون بدلاً من ذلك إلى التصدي لمسألة السيطرة على تسليح الفضاء والقتال فيه. وقال هذا المشارك نفسه إنه متفائل لأنه عندما اقترحت معاهدة منع نشر أسلحة في الفضاء الخارجي لأول مرة، قدمت الولايات المتحدة الأمريكية قائمة طويلة من الشكاوى. ويبدو أن القائمة قد تقلصت. وشجع المشارك الولايات المتحدة الأمريكية على النظر في مناقشة هذا الاقتراح، وأعاد تأكيد رغبة الصين والاتحاد الروسي في مناقشة مشاريع التنقيحات. وذكرت من جديد مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية بشأن معاهدة منع نشر أسلحة في الفضاء الخارجي، وجرّت الإشارة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية ترى في مدونة قواعد السلوك الخطوة القادمة الأفضل.

٢٤- وأشار أحد المشاركين إلى مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية بشأن مشروع معاهدة منع نشر أسلحة في الفضاء الخارجي التي لا تشمل الأسلحة المضادة للسواتل المنطلقة من الأرض إلى الفضاء والعاملة بالطاقة الحركية وأن المشروع غير قابل للتحقق منه بفعالية. وجرى توضيح أن هذه الأسلحة تمر عبرها عملية من البحث والتطوير والاختبار والاستخدام ضد هدف معادٍ. وإذا كان العنصران الأولان غير قابلين للتحقق منهما بشكل فعال، فإن العنصر الأخير يمكن التحقق منه بسهولة ولعظم الدول حالياً التكنولوجيا القادرة على ذلك. وتساءل المشارك عما إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية ستعيد النظر في مشروع المعاهدة إذا عدّل المشروع ليشمل هذين العنصرين القابلين للتحقق منهما فيما يخص الأسلحة المضادة للسواتل العاملة بالطاقة الحركية. وجرّت الإشارة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية قلقة أيضاً إزاء هذا المشروع فيما يخص مسألة القدرة على منع اندلاع الأزمات. ولكي تطمئن الولايات المتحدة الأمريكية لمشروع المعاهدة، ينبغي معالجة هذه المسألة أيضاً. وجرّت

الإشارة أيضاً إلى أن عملية تصديق الولايات المتحدة الأمريكية على الاتفاقات الملزمة قانونياً هي عملية صعبة للغاية. ذلك أن مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة الأمريكية من غير المرجح أن ينظر في أية معاهدة لا يرى أنها قابلة للتحقق منها بشكل فعال.

٢٥- وتساءل مشاركون آخرون عما إذا كان من شأن مشروع معاهدة لمنع نشر أسلحة في الفضاء الخارجي أن تساهم في أمن الفضاء من وجهة نظر السياق السياسي الأوسع. وأشار إلى أن أمن الفضاء يجسّد السياق السياسي الأوسع. وأشار إلى أن أمن الفضاء يجسّد ديناميّة الأمن في الأرض. ويبدو أن مشروع المعاهدة الحالي يتجاهل إلى حد كبير الدينامية السياسية والأمنية المتغيرة في الأرض. ومن هذا المنطلق، كيف يمكن لمشروع المعاهدة أن تضيف شيئاً للدينامية الأمنية؟ هذا سؤال مفتوح من الصعب للغاية الرد عليه. فكيف تُسهم أية معاهدة لمراقبة الأسلحة، وعدم الانتشار أو نزع السلاح في الأمن الدولي؟ وقال إن الصين والاتحاد الروسي منفتحات من أجل مناقشة الكيفية التي يمكن بها لمشروع المعاهدة أن يعزز أمن الجميع في الفضاء وعلى الأرض. وعلاوة على ذلك، جرى التعليق على أن معاهدة منع نشر أسلحة في الفضاء الخارجي تدبير وقائي، أفضل من التدابير الرامية إلى مراقبة الأحداث بعد وقوعها. وكإجراء وقائي أيضاً يمكن للمعاهدة أن تحول دون سباق للتسلح في الفضاء وأن تعزز الشفافية الدولية. وختاماً لوحظ أن معاهدة منع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي ترمي إلى إقامة توازن بين منع النزاع في الفضاء، وحماية حق الدول المتأصل في الدفاع عن نفسها، وتمكين الدول من مواصلة تطوير قدرات عسكرية - لم ترغب بعض الجهات الفاعلة الكبرى في مناقشة المعاهدة، فسيؤدي ذلك إلى ورطة.

حلقة النقاش ٣

دمج أدوات اليوم في نُظم المستقبل

٢٦- افتتح السيد ستيفن فريلاندر، أستاذ القانون الدولي في جامعة سيدني في أستراليا حلقة النقاش السادسة بعرضه حول موضوع "القانون الإنساني الدولي وقيود التدوين بشأن حرب الفضاء". وقبل تفسير صلة القانون الإنساني الدولي بالفضاء، أوجز السيد فريلاندر بعض الجوانب القانونية من مجال الفضاء. وقال عن الفضاء منذ البداية يُعدُّ بيئة فريدة من منظوم قانوني. وإلى جانب تلك الصفة الفريدة جاءت بعض المبادئ الأساسية التي لا يمكن الجدل بشأنها نسبياً وتتعلق بقانونية هذا المجال، من قبيل مبدأي حرية الوصول وعدم التمييز. بيد أنه من المهم إدراك عدم وجود أي تعريف قانوني للفضاء الخارجي حتى الآن. فقد اعتمدت العديد من الدول خطوط التماس مختلفة حيث ينتهي فيها المجال الفضائي السيادي ويبدأ الفضاء الخارجي. وفي رأي السيد فريلاندر، سيكون وضع تعريف مقبول دولياً للفضاء الخارجي عاملاً تيسيراً للتقدم بشأن مناقشات أمن الفضاء.

٢٧- أما العرض التالي فكان بعنوان: "الخيارات الدبلوماسية المعززة لأمن الفضاء الخارجي"، وألقاه (السفير) السيد بول مايير من مؤسسة سيمونز. وبدأ عرضه بالإشارة إلى أن الدبلوماسية هي فن ممكن. وقال إن معظم المتدربين الدبلوماسيين يتزعون إلى البراغمية ويستفيدون من أي حالة أقصى ما يمكن من خلال النظر في الجهات والعناصر الفاعلة. وهذا هو الحال بالخصوص في العلاقات المتعددة الأطراف. بيد أن ما يُرى على أنه ممكن قد يتغير بسرعة. وهذه التغيرات في الآفاق هي نتيجة أحداث خارجية مهمة تغير النظرة إلى الخطر وبالتالي النظر إلى ما هو ممكن في العلاقات الدولية.

٢٨- وكان العرض الأخير في الحلقة بعنوان "دروس من أنظمة قانونية أخرى". وألقى هذا العرض السيد مايكل كريون، الرئيس الشرقي لمركز هنري لام ستيمنز. وبدأ عرضه بالإشارة إلى أن الفضاء الخارجي مجال صعب العمل فيه وحذر أن ذلك قد يزداد سوءاً إذا لم تتعامل الدول مع بعضها البعض. وأشار إلى أن المجتمع الدولي يواجه مفترقات طرق مهمة يحددها تزايد احتمال التعاون من جهة وتزايد الاحتكاك من جهة أخرى. وقال إن الطريق المتبع الآن ستكون له آثار طويلة الأمد في بيئة الفضاء وقدرة البشرية على العمل هناك.

الجزء المتعلق بالمناقشة

٢٩- طرح سؤال بشأن ظهور معايير في القطاعين التجاري والعسكري وكيف يمكن مقارنة ذلك بالتقدم المحرز في المجال الدبلوماسي. وجرى الإشارة إلى أن بناء معايير في القطاعين التجاري والعسكري متطور كثيراً وأن المجال الدبلوماسي متخلف. ففي المجال العسكري، تعتمد معظم المعايير على نوع من التفاهم الضمني. فإذا شارك أحد في أعمال استباقية في الفضاء، رد الآخرون بطريقة ملحوظة للمستفز. وعلاوة على ذلك، ثمة انضباط عسكري كبير في الفضاء حتى الآن، ويقال إن ذلك من باب فهم مشترك لهشاشة الفضاء فيما يتعلق بمسألة الحطام. ويظل السؤال الحقيقي المطروح هو كيف يمكن للقطاعين العسكري والتجاري أن يسهلا على الدبلوماسية "اللحاق بالركب" فيما يتعلق بوضع المعايير.

٣٠- وكان السؤال الثاني بشأن الكيفية التي قد ينطبق بها القانون الإنساني الدولي على قدرات الفضاء التجارية المستخدمة لدعم العمليات العسكرية. وجرى الإشارة إلى أن تطبيق القانون الإنساني الدولي صعب حتى في المسائل الأرضية. فقد يجادل البعض بأن الساتل التجاري هو هدف صحيح في حالة نزاع إذا كان الساتل يدعم عمليات عسكرية. وإذا كان من الصعب جداً التعميم بشكل مطلق، فقد يسهل على المرء إيجاد حجة لدعم هذا الرأي بأن هذه الأصول المدنية قد تصبح أهدافاً مشروعة نظراً إلى الأنشطة التي تقوم بها هذه الأصول. وبالإضافة إلى ذلك، يجب مراعاة أن القانون الإنساني الدولي محكوم بترعة المعقولة. فحتى إذا اعتُبرت هذه الحجة غير صحيحة فيما بعد، إلا أنها ستستوفي شروط إعلان الحرب إن هي اتُخذت على أساس أسباب معقولة في ذلك الوقت.

٣١- وتساءل أحد المشاركين عما إذا كانت هناك أنظمة قانونية أخرى قد تُستخلص منها دروس فيما يتعلق بعالم أمن الفضاء. وهل النهج القائم على المعايير أمر موصى به بالنسبة إلى مفاوضات صعبة أخرى؟ من الدروس المستفادة من النظام النووي أن الصكوك الملزمة قانونياً حتى وإن كانت مفضلة، يظل من الصعب للغاية التصديق عليها في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد يقول البعض ينبغي ألا يضغط المرء من أجل إبرام معاهدة ملزمة لن يوقع عليها أو لن تدخل حيز النفاذ أبداً. وفي مقابل ذلك، يبدو أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، على الرغم من عدم التصديق عليها رسمياً، قد أصبحت معياراً في الولايات المتحدة الأمريكية يحد من التجارب النووية. ومن هذا المنطلق، فإن غياب معاهدة لا يمنع من بناء المعايير وقد يكون بناء المعايير أمراً عملياً أكثر وسبيلاً ناجحاً للتقدم.

٣٢- وأشار مشارك آخر إلى أن بعض الطموحات الوطنية من أجل السيطرة على الفضاء تتعارض مع السعي إلى وضع المعايير. ورغم ذلك، تُعدّ المعايير أمراً منصفاً في الجوهر. فإذا حاولت دولة ما أن تسيطر وتقيم معايير في آن واحد، لن تفلح في ذلك. ذلك أن المعايير تتطلب من جميع الدول أن تعمل بالقواعد ذاتها - تساوي العمل حتى عند عدم تساوي القدرة.

٣٣- وأخيراً، جرت الإشارة إلى أن توافقاً في الآراء يبدو ممكناً لاتخاذ مزيد من التدابير، لكن ليس بشأن التدابير التي ينبغي اتخاذها. واقترحت المناقشة أن بالإمكان التحول من مرحلة المعايير إلى الممارسة العرفية إلى الترتيبات الملزمة. ورغم أن إبرام معاهدة ملزمة قانونياً قد يكون الهدف الأسمى، فإنه ليس من الممكن حالياً المضي مباشرة إلى إجراء هذه المفاوضات. بيد أنه لدى النظر في السجل التاريخي، من العادي في المجالات الدينامية والصعبة التنقل تدريجياً من مرحلة بناء المعايير إلى مدونات قواعد السلوك إلى اتخاذ قرارات في الأمم المتحدة وإلى إبرام معاهدة في نهاية المطاف. ومن الممكن تصور مثل هذه العملية، خاصة إذا كان المجتمع الدولي ينظر إلى كل ترتيب على أنه خطوة مؤقتة، وليس موقفاً نهائياً. وينبغي الاعتراف أن المجتمع الدولي قد توصل، على الأقل، إلى توافق في الآراء على أن الوقت للعمل المتعدد الأطراف في مجال أمن الفضاء قد حان. صحيح أن الشيطان يكمن في التفاصيل، ولكن على الأقل تتفق كل دولة على أن من مصلحتها السعي إلى حل متعدد الأطراف.

حلقة النقاش ٤

تحدي التحقق، فن الممكن

٣٤- بدأت الحلقة الرابعة بعرض حول "العناصر الأساسية لنظام تحقق ناجح" قدمه السيد لاري ماكفول، وهو باحث أقدم في مركز التحقق والبحوث والتدريب والإعلام. بدأ بتعريف أساسي للتحقق، وهو السعي إلى جمع وتفسير وتحليل المعلومات من أجل إصدار حكم بشأن امتثال عضو بموجب اتفاق ملزم. ويرتبط التحقق ارتباطاً وثيقاً بالرصد، وفي بعض الحالات يتطابق المفهومان تقريباً. ويمكن من ناحية تفسير التحقق بشكل فضفاض

أكثر. إذ يتم استخدامه في جميع مجالات الأعمال والتجارة وفي السياقين الدولي والوطني. ويمكن استخدامه بالنسبة إلى كل من الترتيبات الملزمة وغير الملزمة.

٣٥- وقدمت السيدة (الدكتورة) لورانس ناردون، وهي زميلة باحثة أقدم في المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية، عرضاً في موضوع "تدابير الشفافية وبناء الثقة باعتبارها خطوات نحو التحقق". وأشارت إلى أن عرضها جاء وسط عرضين ملموسين أكثر بكثير بشأن ما ينبغي أن تكون عليه تدابير التحقق، وما هي نظم التحقق حالياً، أو كيف قد تكون قريباً. وركزت السيدة ناردون، استكمالاً لهذين العرضين، على السياق السياسي المحيط بتدابير الشفافية وبناء الثقة وتدابير التحقق، وبشكل أكثر تحديداً، على العلاقة بين الاثنين. وأشارت إلى أن عنوان عرضها يعكس اعتقاداً واسعاً بأن تدابير الشفافية وبناء الثقة هي نسخة أحف من تدابير التحقق، وأن تدابير الشفافية وبناء الثقة يتم الاتفاق عليها عندما يتعذر التحقق؛ وأن تدابير الشفافية وبناء الثقة تظل بالأساس حل "الخطئة باء". وقالت إن العنوان يفترض أيضاً أن التقدم سيكون في نهاية المطاف في اعتماد تدابير تحقق رسمية وأن هذه التدابير ستكون بمثابة تحسين لتدابير الشفافية وبناء الثقة السابقة. وفي الختام، قالت إن الموضوع برمته هو رأي في ترتيب التدابير التي يتعين على أنصار نزع السلاح السعي وراء اتخاذها. وفي عرضها، سعت السيدة ناردون إلى التشكيك في هذه الفرضية الأساسية.

٣٦- وألقى السيد (الدكتور) ديف فينكلمان العرض الأخير في حلقة النقاش الرابعة حول "قدرات التحقق الحالية والمحتملة". وقال إنه يرمي إلى إثبات أن التكنولوجيا الحالية قد تمكن من التحقق بما يكفي من معاهدات الفضاء القائمة والمحتملة. وبدأ السيد فينكلمان بالتشديد على أنه لا يمكن التحقق من أي اتفاق دولي بشكل لا لبس فيه. ففي الواقع، معظم الاتفاقات المتعددة الأطراف تفتقر تماماً إلى آليات التحقق لأن أطرافاً كثيرة غير قادرة على التحقق من أي شيء بنفسها، ولأن النتائج المترتبة على الانتهاك قاسية بحيث يعد التحقق الصريح غير ضروري. ونظراً لهذه الحقائق، لا بد من تحديد ما هو مستوى التحقق الكافي لهذا الغرض. ففي حالة التحقق من الفضاء، رأى السيد فينكلمان أن جميع الدول تقريباً قادرة على المساهمة في تحقيق مستوى كاف.

الجزء المتعلق بالمناقشة

٣٧- بدأ الجزء المتعلق بالأسئلة والأجوبة في حلقة النقاش ببيان أن التمييز بين تدابير الشفافية وبناء الثقة والتحقق ليس دائماً مسألة واضحة تماماً، كما في العرض الذي قدمته السيدة ناردون. ففي الواقع، كانت هناك جوانب التعاون والتآزر في أول التجارب المتعلقة بالوسائل التقنية الوطنية. ثم جرى التساؤل بعد ذلك عما إذا كانت آليات التشاور قادرة على القيام بدور في العملية الرامية إلى وضع معاهدة ملزمة. وأشار إلى أن هناك بالفعل آلية استشارية فيما يخص معاهدة الفضاء الخارجي، ولكن ذلك يتطلب مشاورات بشأن جزء من الدول التي على وشك الانخراط في عمل من شأنه أن يؤثر على جهات فاعلة أخرى.

وتكشف التجربة الأخيرة عن مشكلة هذه الصيغة، لأنه في بعض الحالات، سيقع هذا الحدث من دون أي مشاور مسبق. وربما يمكن لاتفاق في المستقبل أن يدمج المشاورات بأثر رجعي كجزء من آلياته. وتم الاتفاق على أنه في حين أن هذه الآليات التشاورية قد تخدم غرضاً مفيداً، فإنها تحتاج إلى أن تصاغ بعناية فائقة لكي تعمل بكامل طاقتها.

٣٨- وتساءل أحد المشاركين عما إذا كانت أية نظم تحقق قائمة قادرة على التحقق من القصد بنجاح. وقد جرى التسليم بأن القصد من أصعب جوانب التحقق، لا سيما بالنظر إلى طبيعة الاستخدام المزدوج للعديد من التكنولوجيات واحتمال وقوع حوادث. وعادة ما يتوقف ذلك على مدى وجود تكنولوجيا قادرة على إثبات الإسناد وسوء النية. بالإضافة إلى ذلك، أدرجت بعض الأنظمة القضائية عمليات معقدة لتحديد القصد حيث يتم جمع الأدلة وتقديمها. ويتوقف الأمر حقاً على حجم المدة الزمنية التي ترغب الأطراف تخصيصها لكشف وإثبات القصد.

٣٩- ثم جرى التساؤل عن التدابير التي يمكن استخدامها للتحقق من عدم وضع أسلحة في الفضاء الخارجي، وهذا هو الحكم الوحيد القابل للتحقق منه حالياً في المعاهدة المقترحة لمنع نشر أسلحة في الفضاء الخارجي. وكُرّر أنه لا شيء يمكن التحقق منه بشكل لا لبس فيه. إذ يكاد يكون من المستحيل تحديد ما إذا كان هناك سلاح فضائي حتى يتم استخدامه. ولعل الطريقة الوحيدة الأخرى للتحقق من هذا الحكم هي من خلال عمليات تفتيش شامل لمواقع الإطلاق والحمولات وحتى هذا قد لا يكون كافياً. ولن تدعم جميع الدول تدخلاً من هذا القبيل. فقد مرت عقود لكي تسمح الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي بتفتيش منشآتهما النووية. وللأسف، فإن أي معاهدة قوية لمراقبة الأسلحة ستطلب التحقق الفعال وغالباً ما لا يتحقق هذا الأمر إلا من خلال تدابير اقتحامية من هذا القبيل.

حلقة النقاش ٥

التعاون على صعيد المؤسسات - الربط والتعلم

٤٠- افتتح السيد إيفون هنري، رئيس إدارة الخدمات الفضائية في الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، حلقة النقاش الخامسة بعرض قدمه حول "دور الاتحاد الدولي للاتصالات في تعزيز أمن الفضاء: عدم التدخل كمعيار". فبدأ بالقول إن دور الاتحاد هو تنظيم طيف الترددات اللاسلكية. وقال إن الاتحاد قد أنشئ بموجب اتفاق دولي ملزم، ولكنه لا يزال يواجه تحديات في التنفيذ والإنفاذ. بالإضافة إلى ذلك، كان المهندسون من ألف الوثيقة التأسيسية، وهذا ما يزيد من تعقيد تفسيرها.

٤١- ثم قدم السيد (الدكتور) دوميترو دورين بروناريو، الرئيس الحالي للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، عرضاً بعنوان "استدامة الفضاء: إعداد خط أساسي تقني لنظم جديدة". فبدأ بتسليط الضوء على أهمية استدامة الفضاء، مشيراً إلى أنها مسألة مثيرة للقلق

لكل من الدول التي ترتاد الفضاء ولمشغلي السواتل التجارية. وإذا لم يكن الفضاء الخارجي آمناً، أو حصيناً، أو سلبياً، فسيعزل ذلك بل يحول دون القدرة على استخدامه لأغراض الأمن القومي، ورصد الأرض والاتصالات والمعاملات المالية والملاحة والاستكشاف العلمي والتنمية الاقتصادية. ولعل العدد المتزايد للجهات الفاعلة الفضائية، سواء كانت حكومية أو خاصة، والآثار الضارة الناجمة عن طقس الفضاء، وانتشار الحطام الفضائي وتطوير الرحلات الفضائية المأهولة الخاصة همما يبعث على التشكيك في القدرة على الاستمرار في العمل في بيئة فضائية آمنة. وإذا تصدى المجتمع الدولي لمسألة استدامة الفضاء الآن، فقد يضمن ذلك وصول البشرية إلى الفضاء واستخدامها له على المدى الطويل. ومن أجل تعزيز عمليات مستدامة، يجب على جميع الأطراف التي ترتاد الفضاء أن يكون لها وعي كامل ودقيق ومناسب زمنياً لأوضاع الفضاء. وهذا يتطلب المراقبة والاتصال والتنسيق على الصعيد الدولي.

٤٢ - وقدمت السيدة أناليزا جيانيللا، مديرة شؤون عدم الانتشار ونزع السلاح في الاتحاد الأوروبي عرضاً بعنوان "مدونة قواعد سلوك متعددة الأطراف كخطوة أولى نحو بناء توافق الآراء"، وتناول العرض تحديداً مدونة قواعد السلوك الدولية التي اقترحتها الاتحاد الأوروبي لأنشطة الفضاء الخارجي. وبدأت بالتأكيد على الخطر الذي يشكله تزايد احتمال الاصطدام والحطام في الفضاء الخارجي. وقالت إن هذا الخطر، بالنسبة للاتحاد الأوروبي، يشدد على أهمية إنشاء قواعد الطريق للأنشطة الفضائية. ورداً على ذلك، وضع الاتحاد الأوروبي اقتراحاً لصك ملزم سياسياً لا قانونياً يهدف إلى ضمان سلامة العمليات الفضائية وأمنها والقدرة على التنبؤ بها. وهناك مبدآن أساسيان في مدونة قواعد السلوك المقترحة وهما: حق الجميع في الوصول إلى الفضاء للأغراض السلمية وحق الجميع في الدفاع عن النفس، سواء بصورة فردية أو جماعية.

الجزء المتعلق بالمناقشة

٤٣ - تساءل أحد المشاركين عما إذا كانت هناك أي وسيلة لتعزيز لوائح الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية. على سبيل المثال، في حال عدم الامتثال، هل يمكن للاتحاد أن يسلب حقوق الطرف المنتهك؟ واتفق العديد من الدول على الحاجة إلى تعزيز آليات إنفاذ الاتحاد الدولي للاتصالات. ومع ذلك، فإنه هو منظمة قائمة على توافق الآراء، والأرجح أنه سيواجه مقاومة إن هو حاول وضع آليات أكثر صرامة. وأشار مشارك آخر إلى أن الاتحاد، بافتقاره لآليات الرصد والتحقق والإنفاذ، ليس في الحقيقة أكثر من مدونة لقواعد السلوك. وفي المقابل، أوضح مشارك آخر أن قدرة الاتحاد الدولي للاتصالات على الرصد آخذة في التزايد، ولكن من الصعب جداً إثبات الإسناد عند وقوع عدم الامتثال، حتى لو بين الرصد من أين عدم الامتثال. ومع ذلك، في كثير من الحالات، يتم حل مسألة عدم الامتثال للمعاهدة بالوسائل السياسية بغض النظر عما إذا كانت للمعاهدة آليات إنفاذ رسمية أم لا.

بيد أن جمال التوصل إلى معاهدة مُحكّمة، هو أن للدول "خطة باء" عندما يتعذر التوصل إلى حلول سياسية.

٤٤ - وأشار مشارك آخر إلى أن "النهج التصاعدي" التي أقره السيد بروناريو قد يستغرق عشرات السنين. وفي حالة وجود حاجة ملحة، مثل إدارة حركة المرور الفضائية، قد تستغرق هذه العملية وقتاً طويلاً. فهل نظرت لجنة استخدام الفضاء للأغراض السلمية في اتباع نهج تنازلي لبحث القضايا العاجلة؟ ليس في جدول أعمال اللجنة ذكر خاص لإدارة حركة المرور الفضائية، ولكن استدامة الفضاء على المدى الطويل إطار واسع بما فيه الكفاية لكي يشمل هذه القضية. يستغرق الأمر سنوات لحل المشاكل داخل اللجنة، لا سيما وأن المدخل الرئيسي للهيئة هو سياسي. ذلك أن على عدة دول الاتفاق على ضرورة مناقشة قضية قبل أن تُدرج في جدول الأعمال. حتى في الحالات التي يكون فيها اتفاق، قد تعرقل مشاكل اللحظة الأخيرة إيجاد حل. ليس من الواضح كيف يمكن لموضوع مثل إدارة حركة المرور الفضائية أن يُدرج في جدول أعمال اللجنة في المستقبل القريب، ولكن إذا حدث أن نشأت أزمة ذات الصلة، فقد تُعطى الأولوية للمسألة كما حدث في مسألة الحطام الفضائي.

٤٥ - وأشار أحد المشاركين إلى أن مدونة قواعد السلوك متفوقة على تدابير الشفافية وبناء الثقة لأنها تدابير الشفافية وبناء الثقة في شكل معايير. وأشار البعض إلى القواسم المشتركة بين مدونة قواعد السلوك وأهداف فريق الخبراء الحكوميين. وقال إن مدونة قواعد السلوك إذا نوقشت داخل فريق الخبراء الحكوميين، فإنها قد تقدم مزيداً من الزخم لبناء المعايير. بيد أنه إذا كان للمدونة أن تصبح جزءاً من ولاية فريق الخبراء الحكوميين، فستصبح جزءاً من النقاش الدائر بشأن منع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي. وأضاف قائلاً إن الاتحاد الأوروبي يرى أن من شأن ذلك أن يؤخر التقدم بشأن مدونة قواعد السلوك، التي يعتبرها مسؤولون من الاتحاد الأوروبي أنها مسألة عاجلة. ولذلك اختار الاتحاد الأوروبي نهجاً أقل رسمية وطموحاً.

٤٦ - وطرح سؤال آخر بشأن التوتر القائم بين لجنة استخدام الفضاء ومؤتمر نزع السلاح فيما يتعلق بالاختصاص. وذكر أن ولاية كلتا الهيئتين واضحة. وبينما هناك بعض المسائل المتداخلة، وليس دور اللجنة مناقشة القضايا الأمنية وتحصر بعض الدول الأعضاء على أن يظل الأمر كذلك.

٤٧ - وطرحت بعض الأسئلة الخاصة بمدونة قواعد السلوك، للحصول على إيضاحات بشأن دعوتها إلى إحداث جهة اتصال مركزية، وضمائها للحق في الدفاع عن النفس وآليات التشاور. وتدعو المادة ١١ من المدونة إلى تسمية جهة اتصال مركزية. وعادة، ما تلي هذه التسمية عملية التعيين أو الانتخاب أو الموافقة بشكل رسمي. كيف يتم ذلك هل ستكون جهة الاتصال دائمة؟ لا يُعرف ذلك بعد، والاتحاد الأوروبي على استعداد لمواصلة مناقشة هذه المسألة مع الدول المعنية. ربما يمكن ربط جهة الاتصال بطريقة أو بأخرى بالأمانة العامة

للأمم المتحدة. وتوضح الفقرة ٢ من المادة ٤ من مدونة قواعد السلوك متى وكيف يتم تفعيل حق الدفاع عن النفس. وفيما يخص آلية التشاور المنصوص عليها في المدونة، إذا دعت دولة متأثرة إلى التشاور، فمن الذي يقيم الادعاءات ويتخذ قراراً تدعو الحاجة إليه فعلاً؟ بما أن القانون لا ينص على إنشاء هيئة فوق وطنية لاتخاذ هذه القرارات، يجب أن تنطلق المشاورات من دولة منضمة. ومع ذلك، يجب على الدولة الأخرى أن تكون أيضاً منضمة وعلى استعداد للمشاركة في المشاورات. ولهذا تعد آلية التشاور من تدابير بناء الشفافية وبناء الثقة لأنه، من خلال التوقيع على المدونة، توافق الدولة على أن تكون منفتحة على المشاورات الثنائية. ولن يتوصل طرف ثالث إلى قرار بشأن تلك الاجتماعات، فالمقصود منها مجرد تعزيز الاتصال.

حلقة النقاش ٦

إشراك الجهات الفاعلة الحاسمة

٤٨ - بدأت حلقة النقاش بعرض قدمه السيد جون شيلدون، أستاذ مساعد في الدراسات الفضائية والاستراتيجية السيرانية في كلية القوة الجوية بالولايات المتحدة الأمريكية للدراسات العليا في مجال الطيران والفضاء، بعنوان "الحد من التوترات العسكرية، وبناء الثقة"، تناول الكيفية التي قد تخفف بها العلاقات بين الجهات العسكرية من حدة التوتر وتبني الثقة بشأن قضايا أمن الفضاء.

٤٩ - وقدمت السيدة فيكتوريا سامسون، مديرة مكتب مؤسسة عالم آمن في واشنطن عرضاً بعنوان "مدخلات الصناعة: من تدابير الشفافية وبناء الثقة إلى التحقق". وبدأت بتسليط الضوء على أهمية القطاع التجاري في الفضاء. وقالت إن خدمات الاتصالات عبر السواتل عادة ما تُقدم من شركات دولية. والواقع، أن نحو ٧٥ في المائة من عرض النطاق الترددي عبر السواتل لوزارة الدفاع بالولايات المتحدة الأمريكية يُشترى من اتحادات شركات دولية. وبالنظر إلى الطابع الدولي لمشغلي السواتل ودورهم المتزايد في العمليات الحكومية، فمن المحتمل أن يقتضي الأمر إشراكهم في تحديد معايير السلوك المسؤول في الفضاء. وشددت السيدة سامسون على أهمية الوعي بأوضاع الفضاء. وقالت إن عدد وأنواع الجهات الفاعلة المشاركة في الأنشطة الفضائية أخذ في الارتفاع، مما يجعل من بيئة الفضاء أكثر ازدحاماً. وأوضحت أن تبادل البيانات المتعلقة بالوعي بأوضاع الفضاء هي من المجالات الأساسية التي ينبغي فيها تعزيز التعاون الدولي. وتُلبى هذه الحاجة حالياً من خلال منظمة تعقب الفضاء، بمبادرة من الجهات العسكرية في الولايات المتحدة. وبينما تعد قاعدة البيانات هذه مفيدة، تعد البيانات التي تقدمها محدودة نسبياً لأن الشركات الخاصة كثيراً ما تعلم المزيد عن مكان وجود أصولها الفضائية.

٥٠ - وقدمت السيدة بياتريس فيهن، مشاركة في مشروع بلوغ الإرادة الحاسمة، عرضاً بعنوان "تعزيز دور المجتمع المدني في بناء الوعي"، وقدمت لمحة عامة عن الأدوار التي يمكن

للمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية القيام بها في تشجيع وتعزيز أمن الفضاء. وبدأت عرضها موضحة أن الدول لا تزال الجهات الفاعلة الرئيسية في الساحة الأمنية. وبينما دخلت المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني مجالات أخرى من القضايا الدولية (مثل حقوق الإنسان والبيئة) دخولاً ناجحاً نسبياً، إلا أنها تظل غير معنية نسبياً في مبادرات نزع السلاح والأمن. إذ جعلت أهمية الأمن القومي في هذه القضايا المشاركة الرسمية أمراً أصعب، على الرغم من أن للمنظمات غير الحكومية دوراً محتملاً كبيراً في تعزيز التفاهم والإرادة السياسية والوعي وتحسين البيئة لمناقشة القضايا الأمنية.

الجزء المتعلق بالمناقشة

٥١ - بدأت جلسة الأسئلة والأجوبة مع أحد المشاركين مفترضاً إمكانية تقديم القروض الصغيرة للدول النامية المهتمة بالمشاركة في أنشطة الفضاء. ويمكن لهذه الدول أن تقدم بيانات عن المناطق المغطاة قليلاً في نصف الكرة الجنوبي. واعتبرت هذه فكرة جيدة، خصوصاً أن الفضاء قد يقدم لهذه البلدان النامية منافع أمنية للإنسان والبيئة. بالإضافة إلى ذلك، تشارك لجنة استخدام الفضاء الخارجي بالفعل في بناء القدرات لفائدة الدول النامية. وذلك من الأهداف الرئيسية للجنة وتساعد المنظمات غير الحكومية، بما فيها مؤسسة عالم آمن، على تحقيق ذلك.

٥٢ - وأشار مشارك آخر إلى أنه نظراً لأن العديد من الدول، بما في ذلك الدول النامية، في طور الانضمام إلى مجتمع الفضاء، فذلك يسلط الضوء على الحاجة إلى وضع معايير للسلوك المسؤول. إذ من شأن الأعمال التي تقوم بها أي جهة فاعلة في الفضاء أن تلحق الأذى بالآخرين. وقد لا تكون هذه الأعمال متعمدة أو عدائية بالضرورة، بل قد تكون حوادث. وينبغي لبناء القدرات أن يركز أيضاً على تثقيف هذه الجهات الفاعلة الجديدة في الفضاء بشأن السلوك الفضائي المسؤول.

٥٣ - وأثار أحد المشاركين قضية تعدد القطاعات داخل الحكومة التي هي بحاجة إلى تعاون وتنسيق السياسات من أجل قضايا الفضاء. وقال إنها ترى أن المجتمع المدني يمكن أن يؤدي أيضاً دوراً هاماً في بناء الوعي وتسهيل التعاون بين الوكالات داخل دولة. للأسف، قد يكون من الصعب زيادة الوعي وأحياناً هناك حاجة إلى أزمة أو حدث مروع لتحفيز التعاون والتنسيق بين الوكالات وعلى الصعيد الدولي.

٥٤ - ثم جرى تناول مسألة التنظيم الذاتي في الصناعة والقطاع الخاص. وقال إنه إذا سمح للصناعة بتنظيم ذاتي كامل، فلن يكون هناك أي رقابة على الصادرات وقد يكون الفضاء أكثر ازدحاماً. ومع ذلك، قد تستغرق النهج القانونية الحكومية والدولية عقوداً من الزمن. فهل بالإمكان إيجاد توازن بين الاثنين؟ في بعض الحالات، تظهر مبادرات الصناعة إمكانيات

مهمة. وفي حال تهديد المبادرات الصناعية التي يحركها الربح لاستدامة الفضاء، يمكن للقيادة السياسية أن تتدخل لضمان توجيه الجهود نحو استخدام الفضاء على المدى الطويل.

ملاحظات ختامية

٥٥ - اختتم المؤتمر السيد بن بيسلي - ووكر، مستشار في شؤون السياسة الأمنية والقانون الدولي بمؤسسة عالم آمن، مؤكداً أن التوقيت أمر بالغ الأهمية. وقال إن إجراء مناقشات دبلوماسية مستفيضة في الملتقيات المتعددة الأطراف الرسمية لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي أمر يسير مبدئياً، ولكن أنشطة ومبادرات الصناعة وغيرها من الجهات الفاعلة ذات الصلة بالفضاء تثبت أنه إذا انتظر مؤتمر نزع السلاح وقتاً طويلاً لاتخاذ الإجراءات اللازمة، فإنه سيكون قد فات الأوان للتأثير في النتيجة. وأضاف أن اليومين الماضيين من المؤتمر كانا مثمرين وأظهرتا تحولاً واضحاً في لهجة التقدم بالمقارنة مع السنوات السابقة. ذلك أن المجتمع الدولي أعطى الأولوية بوضوح إلى قضايا أمن الفضاء كما أن وفد الولايات المتحدة الأمريكية انضم من جديد إلى مناقشات مؤتمر نزع السلاح، وكلا الأمرين يدل على تحديد مناخ التفاوض على أساس الفهم المشترك للأهداف المشتركة.

٥٦ - وأبرز السيد ووكر - بيسلي أن المؤتمر يركز على بناء المؤسسات معاً. وقال إن الافتقار إلى فهم مشترك للأسس التي تقوم عليها مناقشات أمن الفضاء قد أعاق الجهود السابقة للمضي قدماً. وقد أظهر هذا المؤتمر أن مؤتمر نزع السلاح هو أقرب بكثير من أي وقت مضى إلى التوصل إلى فهم مشترك للتصورات الأساسية. وقال السيد ووكر - بيسلي إن مدونة قواعد السلوك أو تدابير الشفافية وبناء الثقة ستكون الخطوات الرئيسية للمضي قدماً، وعلى الرغم من أنها قد لا تؤدي إلى معاهدات ملزمة، فقد أثبتت هذه المناقشات أن لمؤتمر نزع السلاح فهماً أوضح لما قد يكون عليه الطريق إلى الأمام من وجهة نظر دبلوماسية وسياسية على حد سواء.